النظام القانوني للاستثمار
في مجال الاستزراع السمكي في سلطنة عمان

الباحثة/ رويدة حمد سعيد السيابي

إشراف

أ.د/ عبد الوهاب عبدالله المعمري

(ISSN: 2537 - 0758)

النظام القانوني للاستثمار
في مجال الاستزراع السمكي في سلطنة عمان

الباحثة/ رويدة حمد سعيد السيابي

المقدمة

يعتبر قطاع الثروة السمكية من القطاعات الهامة والواعدة اقتصاديا للتنويع الاقتصادي للسلطنة، ويتمتع هذا القطاع بمقومات واعدة باعتباره موردا متجددا ولقدرته على زيادة المساهمة في الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل للمواطنين علاوة على زيادة مساهمته في الناتج المحلي، وقد احتلت السلطنة المرتبة الخامسة والثلاثون عالمياً في انتاج الأسماك والثانية عربياً بعد المغرب العربي (من المصادر الطبيعية والاستزراع) وفق آخر احصائية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٨م.

مشكلة البحث:

يعتبر الاستثمار من العوامل الأساسية لتحقيق ثروات الأفراد، فهو أحد محددات النمو والرخاء المالي، حيث تعمل سلطنة عمان على تشجيع الاستثمار في مختلف المجالات منها قطاع الثروة السمكية ومايتعلق به من أنشطة كاستزراع الأحياء المائية، وقد نظمت التشريعات في السلطنة شروط وأسس الاستثمار وذلك في قانون الثروة المائية الحية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٩/٢٠، وقانون استثمار راس المال الأجنبي رقم ٢٠١٩/٥٠ وغيرها من القوانين، وتسعى هذه الدراسة للإجابة على تساؤل رئيس يتمحور حول الآتي:

ما هو النظام القانوني المنظم لعملية الاستثمار في مجال استزراع الأحياء المائية الحية في سلطنة عمان

ويتفرع عن هذا التساؤل التساؤلات الفرعية الآتية:

- ماهية الاستثمار في مجال استزراع الأحياء المائية؟
- ماهي طبيعة الاستثمار في مجال استزراع الاحياء المائية؟
- ما هي الأحكام المنظمة للاستثمار في مجال استزراع الاحياء المائية؟

- هل تعتبر الأحكام والنصوص المنظمة لعملية الاستثمار في مجال الاستزراع السمكي متكاملة في التشريع العماني، أم أنها بحاجة إلى تشريعات أكثر شمولية؟

أهمية البحث:

إن لهذا البحث أهمية علمية وعملية، حيث تكمن أهميته العلمية في الإضافة المثمرة للأحكام القانونية التي بحاجة إليها في التشريع العماني، وذلك بسبب قلتها وعدم اكتمالها فيه، فهي تساهم في إيجاد منظومة متكاملة من التنظيم القانوني للاستثمار في مجال استزراع الأحياء المائية في سلطنة عمان، أما من الناحية العملية فإن أهميتها تبدو في إيجاد حلول للإجراءات القانونية المتبعة لتنظيم عملية الاستثمار في مجال الاستزراع للمستثمرين في هذا المجال، وتنظيم الآليات المتبعة ذات صبغة قانونية للموازنة بين حجم الاستثمار في هذا المجال من جهة وبين المحافظة على المخازين السمكية بما يحقق استدامة هذه الثروات المائية الحية.

أهداف البحث:

يهدف الباحث من خلال تناول موضوع البحث هذا الإجابة على التساؤلات الواردة أعلاه، وذلك على النحو الآتي:

- تعريف النظام القانوني للاستثمار في مجال استزراع الأحياء المائية.
- معرفة طبيعة الاستثمار في مجال استزراع الاحياء المائية.
- معرفة الأحكام المنظمة للاستثمار في مجال استزراع الاحياء المائية في التشريع العماني.
- دراسة النصوص القانونية من ناحية تكاملها ومعرفة ما إذا كانت بحاجة إلى تشريعات أخرى أكثر شمولية.

منهجية البحث:

بناءًا على طبيعة الموضوع سيتم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال وصف طبيعة الاستثمار في سلطنة عمان وبالأخص في مجال استزراع الأحياء المائية، وفق الأسس والآليات المتبعة للحصول على تراخيص الاستثمار في شتى الأنشطة المتعلقة بمزارع الأحياء المائية من قبل الشركات ويطلق عليه (الاستزراع التجاري) أو من قبل الأفراد ويسمى ما يعرف (بالاستزراع التكاملي).

(ISSN: 2537 - 0758)

كما سيتم تحليل النصوص القانونية التي أوردها المشرع العماني والتي تنظم عمليات الاستثمار، ونشاط استزراع الأحياء المائية الحية والمتعلقة بشروط الحصول على التراخيص المنظمة لهذه النشاط والإجراءات القانونية المتبعة في هذا الشأن وغيرها من النصوص ذات العلاقة، والعمل على طرح التوصيات والنتائج التي تم التوصل إليها.

هيكلة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، ومطلبين، وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة: تتضمن الجانب المنهجي للبحث بما فيه مشكلة الدراسة، هدف الدراسة، أهمية الدراسة، منهجية الدراسة، وخطة البحث.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار في مجال استزراع الأحياء المائية

الفرع الاول: مفهوم الاستثمار

الفرع الثاني: مفهوم استزراع الاحياء المائية الحية

المطلب الثاني: تنظيم نشاط استزراع الاحياء المائية الحية في سلطنة عمان

الفرع الاول: لمحة عامة عن استزراع الأحياء المائية في سلطنة عمان

الفرع الثاني: اشتراطات وضوابط ممارسة نشاط استزراع الأحياء المائية في السلطنة

الخاتمة: وتتضمن أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث، وأهم التوصيات.

المطلب الأول

ماهية الاستثمار في مجال استزراع الأحياء المائية الحية

الفرع الأول

مفهوم الاستثمار

أولا: تعريف الاستثمار لغة واصطلاحاً

الاستثمار مصدر لفعل استثمر يستثمر استثماراً وهو مشتق من ثمر، حيث يدل على شيء ينتج من شيء[١]، كما يدل على النماء والزيادة والكثرة، فيقال نمَاه وأثمره، أي كثر ماله[٢].

واستثمر من أثمر، يقال أثمر العمل: أي أتى بنتيجة، وأثمر ماله أي كثر ونما[٣].

---

[١] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج١، ص٣٨٨.

[٢] ابن منظور، لسان العرب، ج٢، ص١٢٦.

[٣] الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص ٣٥٩.

والاستثمار في اللغة بمعنى الطلب، وأصله من الثمر وله عدة معان منها ما يحمله الشجر وما ينتجه، ومنها الولد عندما يقال الولد ثمرة القلب[٤]. أما تعريف الاستثمار اصطلاحاً سوف استعرضه من المنظور الفقهي، والمنظور القانوني:

١- **تعريف الاستثمار من المنظور الفقهي:** يراد بالاستثمار طلب تحصيل نماء المال المملوك شرعاً بالطرق الشرعية المعتبرة من مضاربة ومرابحة، وشركة وغيرها، فالاستثمار هو استنماء للأموال، والاستنماء تحصيل لنماء الشيء وزيادته عبر الوسائل المشروعة[٥].

ويعرف الأستاذ قاسم علوان الاستثمار بأنه هو نشاط فردي أو جماعي ينطوي على استخدام المدخرات بهدف الحفاظ على قيمة الأصول المالية، بالإضافة إلى تحقيق عائد مالي مستمر على هذه الأصول، كما يعرف الاستثمار أيضاً بأنه هو عملية تخلي عن استخدام أموال حالية ولفترة زمنية معينة من أجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل لتعوض عن الأموال المستثمرة[٦].

٢- تعريف الاستثمار من المنظور القانوني:

أ- القانون العماني

نص المشرع العماني في قانون استثمار رأس المال الأجنبي رقم ٢٠١٩/٥٠ في المادة (١) منه المشروع الاستثماري بأنه "أي نشاط اقتصادي يقيمه المستثمر الأجنبي بمفرده،أو بمشاركة أجنبي آخر، أو عماني في السلطنة"[٧].

ب-القانون الأردني

نص المشرع الأردني في قانون الاستثمار رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٤ في المادة (٢) تعريف المستثمر بأنه "الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يمارس نشاطاً اقتصادياً في المملكة وفق أحكام هذا القانون"[٨].

---

[٤] علوان، قاسم نايف، إدارة الاستثمار، دار الثقافة للنشر والتوزيع- عمّان، ط١، ٢٠٠٩، ص٢٩.

[٥] سانو، قطب مصطفى، الاستثمار أحكامه وضوابطه في القه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع- الأردن، ط١، ٢٠٠٠، ص١٧.

[٦] علوان، قاسم نايف، إدارة الاستثمار، مرجع سابق، ص٣٠.

[٧] المادة (١) من قانون استثمار رأس المال الأجنبي رقم ٢٠١٩/٥٠، المنشور في الجريدة الرسمية العدد (١٣٠٠).

(ISSN: 2537 - 0758)

ج- القانون المصري

عرف قانون الاستثمار المصري رقم ٢٠١٧/٧٢ في المادة الأولى الاستثمار بأنه "استخدام المال لإنشاء مشروع استثمار أو توسيعه أو تطويره أو تمويله أو تملكه أو إدارته بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للبلاد"، كما عرف المشرع المصري في ذات المادة والقانون تعريف المشروع الاستثماري بأنه: "مزاولة أحد الأنشطة الاستثمارية في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والتعليم والصحة والنقل والسياحة والإسكان والتشييد والبناء...."[٩].

من خلال التعاريف السابقة في التشريعات العربية، إذا جئنا إلى تعريف المشرع العماني فإنه حدد الاستثمار بأنه نشاط اقتصادي يقيمه مستثمر أجنبي بمفرده أو بمشاركة آخر أجنبي أو عماني، أرى أن هذا التعريف يعتريه النقص والقصور حيث من الممكن أن يكون المستثمر عماني وليس فقط أجنبي، ولكن ربما أورد المشرع هنا تعريف الاستثمار ويقصد منه الاستثمار الأجنبي لأنه جاء في قانون استثمار رأس المال الأجنبي، فكان من الأصح أن يوضح بأنه الاستثمار الأجنبي ولا يترك اللفظ بعموميته، أما بالنسبة للمشرع الأردني فلم ينص على تعريف كلمة الاستثمار، وإنما عرف فقط المستثمر بشكل عام، وقد يكون نقصاً يعتري هذا التشريع، أما تعريف المشرع المصري فقد جاء في البداية واضحاً، ولكن ذكر في نهاية التعريف أن يحقق الاستثمار التنمية الشاملة للبلاد، حيث اقتصر تحقيق التنمية للبلاد فقط، ولكن في الواقع تحقيق أرباحاً وفائدة للمستثمر كذلك سواء فرد أو شركة، وهنا يمكن أن نعتبره نوع من النقص في التعريف.

ثانياً: أهمية الاستثمار وأنواعه

- تكمن أهمية الاستثمار على المستوى الفردي وكذلك الوطني، وتتحدد أهميته على المستوى الفردي كما يأتي:
- يستطيع الفرد المستثمر معرفة العائد المتوقع من الاستثمار،
- يساعد في حماية أموال المستثمر من أنواع المخاطر المختلفة،

---

[٨] المادة (٢) من قانون الاستثمار رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٤، المنشور في الجريدة الرسمية العدد (٥٣٠٨).
[٩] قانون الاستثمار المصري رقم ٧٢/ ٢٠١٧ وتعديلاته، المادة (١).

- يساهم الاستثمار في زيادة العائد من رأس المال وتنميته من خلال زيادة الأرباح المتحققة من الاستثمار،

أما بالنسبة عن أهمية الاستثمار على الصعيد الوطني يظهر ذلك من خلال الآتي:

- زيادة الدخل القومي للبلاد،
- إيجاد فرص عمل جديدة للباحثين عن عمل،
- دعم العملية الاقتصادية والاجتماعية،
- زيادة الإنتاج[١٠].

يصنف الاستثمار باعتبارات مختلفة نظراً لأهدافه وطبيعته وأهميته وغيرها، وسنذكر من هذه التصنيفات ما يأتي:

١- من حيث الطبيعة القانونية: يقسم الاستثمار من حيث الطبيعة القانونية إلى استثمارات عمومية وهي التي تقوم بها الدولة لتحقيق المصلحة العامة، واستثمارات خاصة وهي التي يقوم بها الأفراد أو الشركات والهدف منها الربح، واستثمارات مختلطة والتي تكون بدمج القطاع العام والخاص لإقامة مشاريع كبرى من رؤوس أموال محلية أو أجنبية،

٢- من حيث المدة الزمنية: يصنف الاستثمار من حيث المدة الزمنية إلى استثمارات قصيرة الأجل وهي التي تنجز في مدة قصيرة أقل من السنتين، واستثمارات متوسطة الأجل وهي التي تزيد مدد إنجازها عن السنتين وتقل عن خمس سنوات، واستثمارات طويلة الأجل وهي التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتزيد مدة إنجازها على خمس سنوات،

٣- من حيث الأهمية والغرض: وتنقسم إلى استثمارات التجديد، واستثمارات النمو، واستثمارات منتجة وغير منتجة، واستثمارات إجبارية، واستثمارات تعويضية، واستثمارات الرفاهية،

---

[١٠] علوان، قاسم نايف، إدارة الاستثمار، مرجع سابق، ص٣٢-٣٣.

(ISSN: 2537 - 0758)

٤- من حيث الموطن: تنقسم إلى استثمارات أجنبية وتكون إما مباشرة أو غير مباشرة، واستثمارات محلية[١١].

الفرع الثاني

مفهوم استزراع الأحياء المائية

أولاً: تعريف نشاط استزراع الأحياء المائية

استزراع الأحياء المائية هو تربية الكائنات المائية الحية مثل الأسماك والقشريات والرخويات والنباتات المائية، ويتدخل العنصر البشري لتحسين إنتاج عملية الاستزراع وذلك مثل وضع الأسماك في المزرعة وتغذيتها وحمايتها[١٢].

ويعرف استزراع الأحياء المائية الحية بأنه تربية الكائنات الحية سواء في المياه العذبة أو المالحة، وهذه الكائنات تشمل الحيوانات المائية كالقشريات والصدفيات والأسماك والنباتات المائية مثل الأعشاب البحرية والطحالب والاسفنج، وذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية من استغلال هذه الموارد، وتستخدم إما للغذاء أو لأغراض صناعية، أو للرياضيات السمكية، أو استخراج العقاقير الطبية، أو لإنتاج أسماك الزينة[١٣].

بالإضافة إلى ذلك يعرف الاستزراع السمكي بأنه عبارة عن تربية الأسماك تحت ظروف مهيئة ومناسبة لنموها وتكاثرها ويتم إنتاجها وحصادها بعد فترة زمنية معينة وعلى مراحل منتظمة حيث تحقق مستويات عليا من الإنتاج بأقل التكاليف[١٤].

---

[١١] الزين، منصوري، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص٢١.

[١٢] د. جندي، عادل نصر، الاستزراع السمكي في الأقفاص العائمة، وزارة الزراعة والثروة السمكية، ط، ٢٠١٤، ص٣١.

[١٣] المرسى، ريهام، اقتصاديات الاستزراع السمكي في مصر، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في العلوم الزراعية، جامعة الزقازيق- كلية الزراعة، ٢٠١٢، ص٧.

[١٤] نور الدين أحمد، الاستزراع الأسماك البحرية، هايل للإعلام الدولي، مصر، ٢٠٢٠، ص٧٨.

كما عرَف المشرع العماني استزراع الأحياء المائية في المادة (١) من القرار الوزاري رقم ٢٠١٢/١٧٧ الخاص بإصدار لائحة استزراع الأحياء المائية وضبط جودتها بأنه: "تربية وإكثار الأحياء المائية المستزرعة سواء في البحر أو على اليابسة"[١٥].

ثانياً: أهمية استزراع الأحياء المائية الحية

تعد الأسماك من الموارد الغذائية الأساسية فهي غنية بالبروتين، حيث تعد أكثر تكاملاً من الناحية الغذائية مقارنة بأنواع اللحوم الأخرى، ولكي يحقق الاستزراع السمكي أهميته وأهدافه لا بد أن يكون في ظروف بيئية مهيأة وتوفير الغذاء المناسب لها، وحمايتها من الفيروسات، وتكمن أهمية استزراع الأحياء المائية من الناحية الغذائية أن الله سبحانه وتعالى ذكر الأسماك في محكم كتابه العزيز في قوله: "وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ"[١٦]، وهذا دليل على أهمية الأسماك الغذائية فهي أحد المصادر الغذائية الأساسية للإنسان، فهي مصدر غني بالبروتين والدهون والفيتامينات والمعادن إذ تحتوي على الحديد والكالسيوم واليود، وقد اكتشف الباحثين أن الشخص الذي يتناول لحوم الأسماك تنخفض لديه نسبة حدوث أمراض معينة مثل القلب والشرايين، لذا فإن الكثير من الدول تعتمد على الأسماك في سد احتياجاتها من البروتين، كما أن الثروة السمكية تعتبر ثروة متجددة أي التي تتكاثر وتعوض ما يفقد منها بواسطة الصيد مما يتيح استغلالها لأجيال طويلة، كما أنها تساهم في تحقيق الأمن الغذائي في المناطق التي تقل فيها المنتجات الحيوانية الأخرى، أما عن أهمية استزراع الأحياء المائية من الناحية الاقتصادية وذلك أن الاستزراع السمكي المكثف يتطلب إلى وجود استثمارات عالية وعمالة ماهرة كما يلزم أن تكون هناك صناعات موازية مثل صناعة الأعلاف، والتخزين، والمعالجة، والتسويق، بالإضافة إلى وجود الخدمات

---

[١٥] المادة (١) من لائحة استزراع الأحياء المائية وضبط جودتها العمانية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٠١٢/١٧٧م.

[١٦] سورة النحل، الآية (١٤).

(ISSN: 2537 - 0758)

اللوجستية لضمان جودة المنتج وتوزيعه في الوقت المناسب، كما أن نشاط الاستزراع يخلق فرص عمل كثيرة مما يساهم في حل مشكلة الباحثين عن عمل، وزيادة دخل المواطنين[١٧].

المطلب الثاني
تنظيم نشاط استزراع الأحياء المائية في سلطنة عمان
الفرع الأول
استزراع الأحياء المائية الحية في سلطنة عمان

استزراع الأحياء المائية هو تربيتها في بيئة محصورة بحيث يمكن التحكم بها، ومن هذه الأحياء المائية: الأسماك بأنواعها، الرخويات، القشريات، والنباتات المائية، وفي سلطنة عمان تم إعداد استراتيجية لتطوير الاستزراع السمكي بالتعاون مع منظمة الأغذية الزراعة للأمم المتحدة بناء على هذه الاستراتيجية فقد قامت الوزارة باتخاذ خطوات مهمة لتطوير القطاع ليكون جاذباً للمستثمرين على نطاق واسع يتم من خلاله إقامة مشاريع مستدامة بيئياً في جميع أنحاء السلطنة[١٨]، حيث قامت وزارة الزراعة والثروة السمكية (سابقاً)، وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه (حالياً) بالعمل على إعداد وتطوير التشريعات السمكية الخاصة باستزراع الأحياء المائية حيث قامت الوزارة بتطوير التشريعات الخاصة بالاستزراع السمكي حيث تم إصدار لائحة استزراع الأحياء المائية وضبط جودتها بالقرار الوزاري رقم (٢٠١٢/١٧٧)، كما قامت الوزارة بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية الأخرى لضمان التعاون معها في مشاريع الاستزراع السمكي، وإجراء دراسات جدوى اقتصادية بالتعاون مع خبراء دوليين في مجال الاستزراع السمكي لتحديد المشاريع التي يمكن إقامتها، وتم إصدار كتاب أطلس المواقع في عام ٢٠١٠م والذي يحدد المواقع المناسبة لمشاريع الاستزراع السمكي والذي تم إعداده بالتعاون مع نخبة من الاستشاريين العالميين في مجال الاستزراع السمكي وذلك بعد إجراء عدد من

---

[١٧] محمد، عدنان، الاستزراع السمكي في ناحية الضلوعية، (٢٠١٤)، جامعة تكريت، ص١٢٧-١٢٨.

[١٨] ابن سليمان، محمد رضا بن حسن، قطاع الثروة السمكية في سلطنة عمان، مؤتمر اقتصاديات الزراعة في العالم الإسلامي، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر وكلية الزراعة بجامعة الأزهر، القاهرة، العدد (٣)، ٢٠٠٠، ص٣.

البحوث والدراسات البيولوجية والبيئية، والتي تهدف إلى التعرف على المواقع وأنواع الأسماك وغيرها من الكائنات البحرية، ومعرفة أفضل الطرق للاستزراع السمكي في السلطنة، وبعد ذلك تم إعداد الدليل الاستثماري لمشاريع الاستزراع السمكي في عام ٢٠١١م، وفي عام ٢٠١٣م تم إنشاء دائرة مختصة لتنمية الاستزراع السمكي بوزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، تتولى استقبال طلبات مشاريع الاستزراع السمكي، وتم تصنيف مشاريع الاستزراع السمكي إلى تكاملية وتجارية، وفي عام ٢٠١٤، تم إنشاء الشركة العمانية لتنمية الاستزراع السمكي وذلك بموجب مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين وزارة الثروة الزراعية والسمكية والصندوق العماني للاستثمار[١٩].

المؤشرات الاقتصادية والإنتاجية في مجال استزراع الأحياء المائية في سلطنة عمان

تشير استراتيجية الوزارة لتطوير قطاع الاستزراع السمكي التي في (٢٠١١-٢٠٤٠) والتي من اهم اهدافها الوصول الى انتاج من الاستزراع السمكي يقدر بحوالي (٢٠٠) ألف طن،كما تهدف الاستراتيجية الى توفير حوالي (١٠) آلاف فرصة عمل وجذب الاستثمارات الخارجية وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال، حيث بلغ عدد المزارع التكاملية ٢٢ مزرعة الى عام ٢٠٢٠، وقد ارتفع انتاج هذه المزارع من الاسماك مع بداية الخطة الخمسية من (١٠٢) طن في عام ٢٠١٨ الى (١٩٢) طن في عام ٢٠١٩ بنسبة زيادة قدرها (٤٧%) بقيمة تقدر (٢) مليون ريال عماني، وقد اقتصر الإنتاج على نوعين هما الكوفر حيث بلغت نسبة إنتاجه من إجمالي الأسماك المستزرعة ٨٢% بكمية بلغت ٨٦٢ طن وبقيمة إجمالية قدرها ١٧١٢مليون ريال عماني، بينما بلغ الإنتاج من النوع الآخر وهو البلطي ١٩٢ طن أي ما يعادل نسبة ١٨% من إجمالي الأسماك المستزرعة، وقد وصل الإنتاج في عام ٢٠٢٠ الى نهاية شهر أكتوبر الى (١٦٣) طن ومن المقدر أن يصل الإنتاج الى (٢٠٠) طن نهاية العام الجاري[٢٠].

---

[١٩] انظر هذه الأرقام والاحصائيات: وزارة الثروة الزراعية والسمكية، الموقع الالكتروني للوزارة: الثروة السمكية (maf.gov.om)، الاستزراع السمكي.

[٢٠] وزارة الزراعة والثروة السمكية، الكتاب الإحصاء السمكي، مرجع سابق، ص ١٥ وما بعدها.

(ISSN: 2537 - 0758)

أود الإشارة هنا بعد النظر إلى الأرقام والاحصائيات أعلاه نجد ارتفاع مستويات الإنتاج من الاستزراع السمكي الأمر الذي يشجع إقامة مشاريع مزارع سمكية من قبل المستثمرين سواء الأفراد أو الشركات، وذلك لتحقيق الربح والفائدة الكبيرة نتيجة الاستثمار في هذا المجال.

الفرع الثاني

أحكام ممارسة نشاط استزراع الأحياء المائية في تشريعات سلطنة عمان

تصدر السلطة المختصة نوعين من تراخيص استزراع الأحياء المائية وهما: ترخيص مشروع استزراع الأحياء المائية التكاملي، وترخيص مشروع استزراع الأحياء المائية التجاري، ويخضع كلا النوعين للإجراءات الآتية:

١-ترخيص الاستزراع المبدئي

تتم عملية استصدار الترخيص على مرحلتين: يقوم مقدم الطلب أولاً بتقديم طلب الحصول على ترخيص استزراع مبدئي وفق الاستمارة المعدة لهذا الغرض، كما أن وزارة الثروة الزراعية والسمكية تطلب شروط في المرحلة الأولى لتقديم الطلب، وذلك من أجل تسريع عملية إصدار الترخيص، وتقوم الوازرة بإصدار ترخيص الاستزراع المبدئي ذلك طبقا لمدى استيفاء الجوانب التالية للمشروع:

- توافر القدرة المالية للمستثمر لتنفيذ المشروع،
- عدم وجود آثار سلبية من تنفيذ المشروع على مصالح المواطنين بشكل عام أو الصيادين بشكل خاص وعلى البيئة أيضاً،
- تطبيق الإجراءات التي تحد من التلوث،
- عدم تعارض موقع المشروع مع طرق الملاحة البحرية،
- تطبيق إجراءات السلامة البحرية،
- توفر الخبرات والقدرة الفنية للشركة وتتضمن السير الذاتية للعاملين بالشركة،

والترخيص المبدئي مدته سنة واحدة فقط إلى حين استخراج التراخيص الأخرى المطلوبة لتنفيذ المشروع، والانتهاء من إعداد دراسة الجدوى ودراسة تقييم الآثار البيئية، وإذا تم تسليم دراسة الجدوى وجميع الوثائق المرتبطة بها وتم اعتمادها من قبل وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، فإن المستثمر عندها سوف يحصل على ترخيص

تشغيلي للاستزراع السمكي وذلك للبدء في تنفيذ المشروع، وهناك عدد من الضوابط يجب على الحاصل على ترخيص تشغيلي للاستزراع السمكي الامتثال لها[٢١]، وهي كالآتي:

- الامتثال للدلائل التي تعدها الوزارة حول أفضل ممارسات الإدارة في الاستزراع السمكي،
- الحصول على اعتماد دولي من احدى الهيئات الدولية المعتمدة في الاعتماد لمشاريع الاستزراع السمكي مثل مجلس الإشراف البحري بالمملكة المتحدة، أو مجلس الإشراف للاستزراع السمكي بهولندا،
- الامتثال لمعايير التقييم البيئي وممارسات الإدارة،
- والامتثال لقوانين الشركات العمانية وممارسات المحاسبة[٢٢].

٢-<u>ترخيص الاستزراع التشغيلي</u>

تختلف عملية إصدار الترخيص التشغيلي عن عملية إصدار الترخيص المؤقت والذي يجب على صاحب الطلب الحصول عليه لعمل دراسة الجدوى وتصاميم المشروع، فلا يجوز أن يبدأ العمل بإقامة مشروع للاستزراع السمكي إلا من لديه ترخيص تشغيلي، والمستندات المطلوبة لاستصدار ترخيص تشغيلي للاستزراع السمكي ما يأتي:

١- رسالة طلب لإقامة مشروع استزراع سمكي إلى رئيس لجنة الاستزراع السمكي،

٢- تقييم الأثر البيئي،

٣- مستندات تسجيل الشركة،

تكون مدة ترخيص الاستزراع السمكي التجاري ٢٠ عاماً تبدأ من تاريخ منح الترخيص بحق الانتفاع بالأرض، ويملك صاحب الترخيص خيار تجديده لمدة أخرى إضافية عند انتهاء صلاحية الترخيص الأصلي[٢٣].

أرى من خلال استعراض أحكام اشتراطات وضوابط إقامة مشاريع الاستزراع السمكي في سلطنة عمان أنه تم احتواء هذا الموضوع من خلال تنظيمه قانونياً، مما يسهل على المستثمر إقامة النشاط وفق تنظيم قانوني محكم، فعدم وجود التشريع القانوني لتنظيم

---

[٢١] وحدة دعم التنفيذ والمتابعة، مخرجات مختبر الثروة السمكية، ٢٠١٧م، ص ٣٩ وما بعدها.

[٢٢] وزارة الزراعة والثروة السمكية، الدليل الاستثماري لمشاريع الاستزراع السمكي، ٢٠١١م، مسقط، ص١٤ وما بعدها.

[٢٣] وزارة الزراعة والثروة السمكية، الدليل الاستثماري لمشاريع الاستزراع السمكي، مرجع سابق، ص٢٧.

(ISSN: 2537 - 0758)

مثل هذه المشاريع لوقع المستثمر في العديد من الأخطاء والعقبات والذي يؤدي بدوره إلى خسارة رأس المال.

ولكن أجد بعض القصور والنقص في عدم احتواء المشرع العماني كافة الأحكام الخاصة بالاستثمار في مجال الاستزراع السمكي وبالتحديد عن عمليات تسويق وتصدير الأسماك المستزرعة والأحكام المتعلقة بالتعامل فيها، وشروط وضوابط استيراد الزريعة وغيرها من الموارد الخاصة بمزارع الأحياء المائية الحية.

الخاتمة

رأينا في هذا البحث النظام القانوني للاستثمار في مجال الاستزراع السمكي في سلطنة عمان، وأوضحنا الخطوات والارشادات التي يجب على المستثمر اتباعها والشروط والضوابط اللازمة للاستثمار في هذا المجال، كما بيّنا الدور البارز للسلطنة في اهتمامها مثل هذه المشاريع والعمل على جذب المستثمرين والاستثمار عن طريق تسهيل الإجراءات والآليات المتبعة في تنفيذ هذه المشاريع الاستثمارية وفق القوانين والتشريعات المنظمة لذلك، **ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في نهاية هذا البحث ما يلي:**

١- إن المنتجات البحرية المستزرعة من الأسماك أو الرخويات أو القشريات وغيرها تعتبر أكثر جودة من المنتجات البحرية التي يتم صيدها مباشرة من البحر؛ والسبب وراء ذلك التغذية السليمة للكائنات المستزرعة عكس الكائنات الأخرى التي تتغذى على أغذية مختلفة ربما تكون ملوثة أحياناً.

٢- يمكن لأي فرد أو شركة طلب إقامة مشروع استزراع الأحياء المائية بعد التأكد من استيفاءه للشروط المنصوص عليها في لائحة استزراع الأحياء المائية السابق الإشارة إليها وبيان ما يثبت القدرة أو الكفاءة المالية لتنفيذ مثل هذه المشاريع خاصة أنها مكلفة مثل مشاريع الاستزراع التجاري والتي يتم تنفيذها من قبل الشركات ذات الكفاءة العالية، ويوجد جزء منها مخصص للأفراد والتي تسمى بمشاريع الاستزراع التكاملي والتي يمكن إنشاءها في الأراضي الزراعية.

٣- هناك نوع من القصور في بعض النصوص القانونية في لائحة استزراع الأحياء المائية، حيث توسع نطاق تنفيذ مشاريع الاستثمار في مجال الاستزراع السمكي، فلم

تعالج اللائحة الأنشطة المرتبطة بتصدير واستيراد وتسويق هذه الكائنات المستزرعة، وشروط وضوابط استيراد الزريعة، أوضوابط إنشاء مفرخات الأسماك المستزرعة.

ويوصي الباحث في نهاية هذا البحث على الآتي:

١- العمل على تغطية مواضع النقص والقصور في النصوص القانونية التي تعتريها لائحة استزراع الأحياء المائية والتي يعمل فريق من وزارة الثروة الزراعية والسمكية الآن على مراجعتها بالتعاون مع فريق بريطاني متخصص في مجال الاستزراع السمكي.

٢- الربط بين قانون استثمار رأس المال الأجنبي ونصوص لائحة استزراع الأحياء المائية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي في هذا المجال بشروط وضوابط محددة.

٣- العمل بقدر الإمكان على تسهيل وسرعة إنجاز المعاملات الاستثمارية المقدمة في مجال استزراع الأحياء المائية بالتعاون مع الجهات المختصة.

٤- إقامة ندوات تعريفية في محافظات السلطنة بهدف التعريف بمشاريع استزراع الأحياء المائية والعمل على تشجيع الأفراد والشركات للاستثمار في مثل هذه المشاريع، لما لها من أهمية كبيرة في تنويع مصادر الدخل وإيجاد فرص عمل للباحثين، ورفع الناتج المحلي من قطاع الثروة السمكية.

قائمة المراجع

المراجع العامة:

١- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج١.

٢- ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف للنشر والتوزيع، القاهرة، ج٢.

٣- د. جندي، عادل نصر، الإستزراع السمكي في الأقفاص العائمة، وزارة الزراعة والثروة السمكية، ط١.

٤- الزين، منصوري، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع – عمان، ط١، ٢٠١٢.

٥- سانو، قطب مصطفى، الاستثمار أحكامه وضوابطه في القه الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع – الأردن، ط١، ٢٠٠٠.

(ISSN: 2537 - 0758)

٦- علوان، قاسم نايف، إدارة الاستثمار، دار الثقافة للنشر والتوزيع – عمّان، ط١، ٢٠٠٩.
٧- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، دار الحديث – القاهرة.
٨- نور الدين أحمد، الاستزراع الأسماك البحرية، هايل للإعلام الدولي، مصر، ٢٠٢٠.

الأبحاث والرسائل العلمية:

١- محمد، عدنان، الاستزراع السمكي في ناحية الضلوعية، (٢٠١٤)، جامعة تكريت.
٢- المرسى، ريهام، اقتصاديات الاستزراع السمكي في مصر، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في العلوم الزراعية، جامعة الزقازيق– كلية الزراعة، ٢٠١٢.

القوانين والتشريعات:

١- قانون الاستثمار الأردني رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٤، المنشور في الجريدة الرسمية العدد (٥٣٠٨).
٢- قانون الاستثمار المصري رقم ٧٢/ ٢٠١٧ وتعديلاته.
٣- قانون استثمار رأس المال الأجنبي العماني رقم ٢٠١٩/٥٠، المنشور في الجريدة الرسمية العدد (١٣٠٠).
٤- لائحة استزراع الأحياء المائية وضبط جودتها العمانية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٠١٢/١٧٧م.